أصبحت شبكة الإنترنت وسيلة من الوسائل التي يتم من خلالها التعبير عن الإرادة وإبرام العقود بمختلف أنواعها؛ مما جعلنا نحاول الاستفاده من المميزات التي يتيحها التعاقد الالكتروني في عقود الإدارة وإبرامها عبر الوسائل الالكترونية دون أي إخلال بالقواعد والقوانين المنظمة لتعاقدات الإدارة، وقد تناولنا ذلك في هذه الدراسة التي جاء فصلها التمهيدي تحت عنوان الحكومة الالكترونية كمدخل لإبرام العقد الإداري الالكتروني بياناً تفصيلياً لبعض الجوانب النظرية والعملية لمصطلح الحكومة الالكترونية، وشرحاً مفصلاً لتجارب بعض الدول الأجنبية والعربية المتميزة في تطبيق الحكومة الالكترونية، وذلك بإعتبار أن تعاقد الإدارة الكترونياً هو أحد التطبيقات العملية للحكومة الالكترونية، ثم انتقلت الدراسة لموضوع البحث الرئيسي وهو" النظام القانوني لتعاقد الإدارة الكترونياً "دراسة مقارنة"، والذي تناولناه في بابين عنون أولهما بعنوان " إبرام العقد الإداري وتنفيذه الكترونياً"، والذي تناولنا فيه بيان كيفية الإبرام الالكتروني للعقد الإداري وتنفيذه عبر الوسائل الالكتروني، وذلك في فصلين جاء أولهما تحت عنوان "الجوانب النظرية والشكلية للعقد الإداري الالكتروني"، وجاء ثانيهما تحت عنوان "أساليب إبرام العقد الإداري وتنفيذه الكترونياً"، ثم أنتقلت الدراسة في الباب الثاني والذي جاء عنوانه تحت عنوان" منازعات العقد الإداري الالكتروني بين القضاء والتحكيم الالكتروني" لتوضح بيان تفصيلي عن دور القضاء الإداري في مرحلة إبرام العقد و تنفيذه الكترونياً، كما تطرق إلي التحكيم الالكتروني كوسيلة جديدة تناسب فض منازعات العقد الإداري الالكتروني بسرعة تتناسب مع سرعة إبرامه وذلك في فصلين جاء أولهما تحت عنوان" منازعات العقد الإداري الالكتروني أمام قاضيها الطبيعي"، وجاء فصله الثاني تحت عنوان " التحكيم الالكتروني كوسيلة لفض منازعات العقد الإداري الالكتروني".